الأمم المتحدة

A/ES-10/734–S/2016/848

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
10 October 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أوجه انتباهكم مرة أخرى إلى الحالة الحرجة والمتوترة السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، نتيجة للاستفزازات والإجراءات غير القانونية المستمرة التي تعمد إليها إسرائيل دون هوادة ضد الشعب الفلسطيني. ولا تزال الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني، ولا سيما ما ترتكبه السلطة القائمة بالاحتلال من سرقة واستعمار للأرض الفلسطينية، تؤدي إلى تقويض الوضع الهش والخطير على أرض الواقع وتهدد بجعل حل الدولتين أمرا مستحيلا.

ففي تحدٍ سافر للقانون الدولي ولمطالب المجتمع الدولي المنادية بوقف الحملة غير الشرعية والمدمرة التي تشنها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والمتمثلة في بناء المستوطنات في جميع أنحاء دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تستمر إسرائيل في استفزازاتها وتحريضها عبر الإعلانات المتكررة عن مواصلة التخطيط لاستعمار الأرض الفلسطينية. وفي الأسبوع الماضي، أعلنت السلطة القائمة بالاحتلال عزمها على المضي في خطط بناء مستوطنة إسرائيلية غير قانونية جديدة تماما في شمال الضفة الغربية المحتلة، من المرجح أن تُستخدم لنقل المستوطنين غير القانونيين المقيمين في ما يسمى البؤرة الاستيطانية ”عمونا“.

141016 121016 16-17534 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفي الواقع، وحسبما أفادت به منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية ”السلام الآن“، قامت لجنة التخطيط العليا المزعومة التابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بالترويج لخطتين، تشملان المستوطنة الجديدة المخصصة لمستوطني ”عمونا“، وإنشاء منطقة صناعية جديدة غرب رام الله في وسط الضفة الغربية المحتلة. وفي هذا الصدد، أقرت لجنة التخطيط العليا ”إيداع“ – مرحلة التخطيط قبل الموافقة النهائية – مخطط من أجل ٩٨ وحدة استيطانية غير قانونية في مستوطنة جديدة من المقرر أن تقع شرق مستوطنة ”شيلوه“ المنشأة بالفعل، على أرض قرية جالود الفلسطينية شمال مقاطعة نابلس في الضفة الغربية. وقد أفيد بأن ذلك جزء من خطة إسرائيلية أكبر لبناء ٣٠٠ وحدة استيطانية إضافية لم يعلن عنها بعدُ. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه في نيسان/أبريل ٢٠١٦، أفاد فلسطينيون مقيمون بقرية جالود بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلية سلمتهم إخطارات تُعْلمهم بأن من المقرر مصادرة ٠٠٠ ٥ دونم (٢٥٠ ١ فدانا) من الأراضي الخاصة. وهذه الخطة الإسرائيلية الأخيرة غير القانونية لا تهدد فقط بزيادة فصل رام الله عن نابلس في الضفة الغربية المحتلة، بل إنها تقوض كذلك وحدة الدولة الفلسطينية في المستقبل.

وقد وافقت لجنة التخطيط العليا المزعومة كذلك على إنشاء منطقة صناعية جديدة غرب رام الله، بالقرب من جدار الضم الإسرائيلي والخط الأخضر الذي يفصل الضفة الغربية المحتلة عن إسرائيل. وحسب منظمة السلام الآن، فإن ”المنطقة الصناعية الجديدة يمكن اعتبارها نوعا آخر من الاستيطان حيث ستقوم الحكومة الإسرائيلية بتشجيع المستثمرين على بناء مصانعهم في هذه المنطقة، التي قد تجتذب بشدة الصناعات نظرا لقربها من تل أبيب والقدس في آن واحد“.

وفي ضوء ما سبق، فإن الوقت قد حان منذ زمن بعيد لكي يوقف المجتمع الدولي فوراً مشاريع إسرائيل الاستعمارية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويجب اتخاذ إجراءات لدعم أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، فضلا عن الفتوى الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية بحمل السلطة القائمة بالاحتلال على الامتثال لالتزاماتها القانونية. وعلى وجه الخصوص، إذ نشير إلى العديد من قرارات مجلس الأمن التي تناولت هذه الجريمة بشكل مباشر، بما فيها القرارات ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٥٢ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، فإننا ندعو المجلس إلى العمل على نحو موحّد لدعوة السلطة القائمة بالاحتلال إلى وقف مشروعها الاستيطاني، إذ من المسلّم به على نحو واضح أن المستوطنات تشكل التحدي الأكبر في طريق التوصل إلى تسوية سلمية تستند إلى حل الدولتين.

وعلاوة على ذلك، ليس مشروع الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني هو الوحيد الذي يستمر في انتهاك القانون الدولي وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. فالسلطة القائمة بالاحتلال تتمادى أيضا في جميع سياساتها وتدابيرها الأخرى ضد السكان الفلسطينيين العزل، والتي تشمل، في جملة أمور كثيرة أخرى، قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، ومن بينهم النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر من ٢٢٥ من المدنيين الفلسطينيين، وجرحت أكثر من ١٥ ٠٠٠ فلسطيني. وقد كان آخر ضحية للاحتلال نسيم أبو ميزر، وهو فلسطيني كان يبلغ من العمر ٢٨ سنة، حيث أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار عليه وأردته قتيلا عند حاجز قلنديا العسكري الإسرائيلي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وتأتي عملية القتل هذه في أعقاب إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على براء عويصي، وهي فتاة فلسطينية تبلغ من العمر ١٣ سنة، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ عند حاجز بالقرب من المستوطنة الإسرائيلية غير القانونية ”ألفي ميناشي“، بالقرب من قلقيلية في الجزء الشمالي من الضفة الغربية. ومن المفجع أن براء هي ابنة شقيقة رشا عويصي، وهي امرأة فلسطينية كانت تبلغ من العمر ٢٣ سنة، قُتلت أيضا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ عند حاجز عسكري في المنطقة ذاتها.

وعلاوة على ذلك، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال استخدام تدابير العقاب الجماعي ضد جميع السكان الفلسطينيين الرازحين تحت نير الاحتلال العسكري الوحشي. وفي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فإن تدابير العقاب الجماعي، مثل هدم المنازل وحظر التجول ونقاط التفتيش وعمليات الإغلاق، لا تستمر فحسب وإنما تزداد أيضا. وفي قطاع غزة، لا يزال العقاب الجماعي من قبيل الحصار غير القانوني وغير الأخلاقي الذي بلغ الآن عامه العاشر يؤثر على ما يقرب من مليوني مدني يعانون من أزمة اجتماعية واقتصادية وإنسانية رهيبة تسببت بها عمدا السلطة القائمة بالاحتلال. وبالإضافة إلى ذلك، فقد واصلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال خلال الأسبوع الماضي عدوانها على قطاع غزة. وشمل ذلك القصف الإسرائيلي لمنطقة زراعية تقع شرقي بيت حانون، في شمال قطاع غزة، فضلا عن إطلاق الزوارق البحرية الإسرائيلية لنيران المدافع الرشاشة باتجاه صيادين فلسطينيين كانوا يُبحرون في مياه غزة. ونحن ندين أيضا العدوان الإسرائيلي على أسطول المساعدات الدولية الذي حاول كسر الحصار الإسرائيلي غير القانوني المفروض على غزة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وندعو السلطة القائمة بالاحتلال إلى الإفراج فورا عن الطاقم، وجميع أفراده إناث، وهو مؤلف من برلمانيات وكاتبات وناشطات في مجال حقوق الإنسان، في جملة تخصصات أخرى، وندعوها إلى السماح لهن بالعودة إلى بلدانهن.

وتُدين القيادة الفلسطينية بشدة جميع الأعمال الإسرائيلية غير القانونية واللاإنسانية والمدمرة، وتدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى المطالبة بوضع حد لكلّ السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويجب محاسبة إسرائيل وفقا للقانون الدولي ومبادئ العدالة على جميع الانتهاكات التي ترتكبها وعلى تماديها في عرقلة السلام. ويتطلب إنقاذُ فرص السلام والاستقرار، وكذلك الحفاظ على مصداقية القانون الدولي والنظام الدولي في حد ذاته، اتخاذ إجراءات جماعية على وجه الاستعجال من أجل وضع حد لهذا الوضع الجائر غير المشروع. ولم يعد بالإمكان الاكتفاء بالإدانة أو بمجرد الإعراب عن الجزع إزاء إجراءات إسرائيل غير القانونية، بما في ذلك بناء المستوطنات، حيث لن يتسنى إنهاء احتلال إسرائيل الذي بدأ قبل حوالي نصف قرن في عام ١٩٦٧ إلا باتخاذ إجراءات دولية حقيقية. ويجب على المجلس أن يتخذ إجراءات فورية للقيام بالواجبات المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة وينفذ القرارات التي يتخذها من أجل التخفيف من حدة هذه الأزمة ويضع حدا لعدوان إسرائيل وجرائمها، على نحو يسهم بصورة ملموسة في المساعي المبذولة منذ عقود لإيجاد حل عادل ودائم وشامل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي قبل أن يصبح هذا الحل بعيد المنال.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٥٩٦ رسالة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أراضي دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (A/ES-10/733-S/2016/801) تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة